

انتخابات تونس: مشهد منقسم وغياب مرشح بارز

فقدان الثقة في الأحزاب التقليدية يقوي شوكة الشعبويين



الرؤية ضبابية

قادرة على اجتذاب الناخبين الذين لا يشعرون بالرضا عن نوعية حياتهم المتدهورة أو الذين يتوقون إلى استعادة حياتهم من جديد.

ومن بين العديد من المرشحين، وليس فقط موسى، يمثل إرث أول رئيس تونسي، حبيب بورقيبة، رمزاً قوياً للرؤية والقيادة، حيث أسطورة الأب المؤسس في هذه الأيام تعتبر ملجأ للعديد من المرشحين في هذا السياق الانتخابي. وتحت نفوذ الشعبويين والمرشحين الآخرين المعادين للمؤسسية، لا ينظر الناخبون إلى البرامج، ولكن إلى الإرضاء العاطفي في السياق الانتخابي مع المنافسين الآخرين. وبدلاً من إصلاح ما لا يعمل، فهم يعدون بإجراء إصلاح شامل في ما يخص الدستور التونسي وكل شيء. ويبحث مؤيدوهم عن التعزيز وليس عن مناقشة القضايا في وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت كلويلا الفاريس، أستاذة مشاركة في جامعة لوسوفونا في لشبونة، إن "حالة الغضب التي ينشرها السياسيون الشعبويون تتأجج من خلال منشورات التواصل الاجتماعي لأن وسائل التواصل الاجتماعي تساعد على الانتشار السريع للشعار، والنتيجة هي زيادة في انقسام الخطاب السياسي والصحافي".

ربما اكتسبت الشعبية دلالة سلبية في السياسة الحديثة، حتى أنها ارتبطت بانتخاب رئيس أميركي وانتصار حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. إنها المكافئ السياسي للثقافة الشعبية وتقع على التقويض من الثقافات رفيعة المستوى. وتجذب السياسة الشعبية والمعادية للمؤسسية جمهوراً متزايداً لا يمكن استبعاده باعتباره مدفوعاً بالعاطفة والجهل.

في الانتخابات التونسية، يبحث الكثير من جمهور الناخبين عن جاذبية شخصية لوجوه جديدة تلقي خطابات مريحة وبرامج مقنعة. وفي دولة تحكمها سياسة العرض والطلب، تفي الشعبية والخطاب المعادي للمؤسسية بضرورة أن يعبر الناخبون عن استيائهم من السياسيين وسياساتهم.

لا أحد يعلم إلى أين ستقود الموجة المعادية للمؤسسية، بالنظر إلى الصفوف المقسمة والتنافس الشرس بين المرشحين الأكثر تقليدية، وخاصة في المعسكر الحديث. علاوة على ذلك، إذا قل المرشحون الذين يتمتعون بالقدرة الحقيقية على "إنقاذ تونس" من جاذبية الشعبويين، فقد يواجهون مفاجأة.

بدأت في تونس، الاثنين، حملة الانتخابات الرئاسية المبكرة وسط ضبابية في الرؤية. ورغم أن الفاصل بين الموعد الأول لهذه الانتخابات (نوفمبر 2019) وتاريخها الجديد ليس سوى شهرين، إلا عملية التقديم، التي جاءت بسبب وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي كشفت عن انقسامات حادة ونقاط ضعف كثيرة في المشهد السياسي الذي كان يراهن على أن الانتخابات التشريعية (أكتوبر 2019) ستسبق الرئاسية.

وعلى النحو الذي حدده كاس مود، الأستاذ في جامعة جورجيا، في صحيفة الغارديان، فإن الشعبية هي "أيدولوجية ترى أن المجتمع ينقسم في نهاية المطاف إلى مجموعتين متجانستين وعدائيتين، وهما 'الشعب النقي' مقابل 'الخبث الفاسد'".

وعند قيس سعيد، المرشح البارز، بعملية سياسية جديدة تدعم "الانتفاضة غير المكتلة" للشباب الثوري. ويتطلع أنصاره إلى دعمه من أجل أن ينتصروا على العناصر "الفاسدة" من النظام السابق والقوى الأجنبية التي تحرم تونس من مواردها الطبيعية. ويقدم سعيد نفسه على أنه مدافع عن "الهوية".

في المقابل، يقول نبيل القروي، المرشح الشعبي ورئيس حزب "قلب تونس"، إنه يتحدث إلى الفقراء من قلبه. وهو يرى نفسه أفضل من غيره في قدرته على "الوصول إلى قلوبهم"، ويعد بتصحيح علل النظام الذي هو أصل الكثير من الفقر والتهمة.

وقد هيأت استطلاعات الرأي للقروي وضعاً جيداً بين المرشحين. وعلى الرغم من أنه محتجج بتهمة التهرب الضريبي وغسيل الأموال، إلا أن موظفي حملته الانتخابية يبدون واثقين من أن سجنه سيزيد من فرصته الانتخابية. ويتشارك عبير موسى، رئيسة حزب الحركة الدستورية، الشعبويين بعض سماتهم، وكذلك سمات المرشحين التقليديين. حيث تعبى موسى حشود الناخبين لينضموا إلى حزبها كلما تصطدم مع المنافسين. وإلى الآن، هي

أسامة رمذاني
رئيس تحرير العرب ويكلي

في منتصف سبتمبر، يتوجه الناخبون التونسيون إلى صناديق الاقتراع لانتخابات رئاسية جديدة. ويؤثر في هذه الانتخابات الانقسام الذي حدث في انتخابات 2014 وافتقاد الحضور الجذاب للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بما يفسح الطريق أمام مشهد منقسم مع عدم وجود مرشح بارز واضح يمكنه الفوز بأغلبية الأصوات في الجولة الأولى.

وقد يعتمد فوز المرشح للانتقال إلى تصفيات الجولة الثانية على فارق ضئيل في النسب المئوية. كما لا يوجد من يتميز على المرشحين الـ 26 والذي يمكن ملاحظة تفوقه في المعركة الانتخابية. لا يوجد قادة تاريخيون ولا شخصيات جذابة، رغم أن الكثيرين يشعرون بأن لديهم القدرة على "إنقاذ تونس".

الكثيرون، بمن فيهم أولئك الذين خدموا في السنوات الأخيرة في مناصب حكومية عليا، بعيدون تماماً عن المؤسسة السياسية. وقد يواجه أي مرشح مرتبط بالحكومة تحدياً صعباً في إقناع الناخبين بأنه قد يكون جزءاً من الحل. وفي السنوات الأخيرة، فقد الكثيرون الثقة في المؤسسات التونسية، باستثناء الأجهزة الأمنية والجيش بسبب حربها ضد الإرهاب. وكنتيجة لذلك، تظهر الشكوك حول قدرة السياسيين على إخراج البلاد من مأزقها الاقتصادي. حيث تنعدم الثقة في قدرتهم على معالجة مشكلة الفساد المزمنة.

وبالنظر إلى النتائج الضئيلة التي حققتها الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 وتعقيد المشكلات القائمة، فإن ظهور مثل هذا الشك يعتبر أمراً طبيعياً. وعلى الرغم من أن الخطابات المعادية للمؤسسية التي تعد جزءاً من المناظرات الشعبية للعديد من المرشحين تبدو واهمة إلا أنها تجذب بالفعل العديد من الناخبين الذين لا يحبذون الفروق الضئيلة.

سمعة لندن العالمية كنموذج للديمقراطية على المحك

بريطانيا تفقد تأثيرها في دول الكومنولث والمستعمرات السابقة

وطغيان الأقلية". كما تطرق الأستاذ بجامعة أوتاجو، روبرت باتمان، إلى هذا الموضوع عندما تحدث إلى صحيفة نيوزيلندية قائلاً بأن الدول الأخرى ترى أن بريطانيا تتصرف مثل "جمهورية الموز".

ويرى أن جونسون عمق تلك النظرة مع أحدث قراراته. كما أكد بأن المملكة المتحدة تعاني من أسوأ أزمة اقتصادية ودبلوماسية منذ الحرب العالمية الثانية.

ما أقدم عليه جونسون ظاهرة مالوفة في كندا، وهي من دول الكومنولث، حيث أشار رئيس الوزراء الكندي السابق ستيفن هاربر احتجاجاً كبيرة بعد أن علق البرلمان خلال سنتي 2008 و2009، إلا أن صحيفة ذا غلوب أند ميل المؤثرة في تورونتو كتبت في مقال افتتاحي أن تعليق جونسون للبرلمان "خاطئ وغير ديمقراطي، وغير بريطاني".

يساهم مشهد المازق السياسي الطويل الذي تسببت فيه عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقرار إغلاق البرلمان في وقت حساس، في شعور كندا بأن قبضة القوة الاستعمارية القديمة تتراجع.

وقال أستاذ التاريخ الكندي بجامعة تورنتو، روبرت بوتويل، إن دور بريطانيا يتراجع في نظر الكنديين منذ الستينات من القرن الماضي. وأضاف "لم تخف البصمة البريطانية تماماً، لكنها لا تحمل نفس التأثير الاقتصادي والسياسي الذي كانت تتمتع به قبل خمسين عاماً".

أحسنت أنه يمنح السلطة التنفيذية قوة أكبر من خلال الحد من النقاشات داخل الهيئة التشريعية. كما لا يمكن لأحد أن يعرف رأي الملكة في معضلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

نيكولاس سينجوبا
بريطانيا لم تعد
محصنة من خطر إساءة
استخدام السلطة

روبرت باتمان
الدول الأخرى ترى أن
بريطانيا تتصرف مثل
"جمهورية الموز"

يقرب طريق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من نهايته، لكن بعض الدول أصبحت تريد الانشقاق عنها. أشارت تحركات جونسون الأخيرة في نيوزيلندا، وهي مستعمرة سابقة أخرى، بعض النقاشات حول ما إذا كان الوقت قد حان لتغيير نظام البلاد، والابتعاد عن الملكية الدستورية والملكة إليزابيث التي تقيم على بعد حوالي 12 ألف ميل واتباع نظام جمهوري.

في تغريدة ساخرة، قال الكاتب الصحافي ديف أرمسترونغ إن نيوزيلندا ستواجه خطراً إذا أصبحت جمهورية لأنها ستقطع علاقاتها مع المملكة المتحدة التي تتمتع بـ"ديمقراطية برلمانية مستقرة خالية من الانقلابات والدكتاتوريات

خلاف دام سنوات داخل حزب العمال المعارض. اتهم بعض الأعضاء زعيم الحزب جيريمي كوربين وكبار مستشاريه بمعاداة السامية. ووصل الخلاف إلى الشرطة التي فتحت تحقيقاً مع بعض أعضاء الحزب.

يحذر العديد من الأكاديميين من أخطار فقدان سندا الاتحاد الأوروبي، وتشديد القواعد التي سهلت على الأوروبيين الدراسة والبحث والتدريس في بريطانيا. وقالوا إن هذه العوامل قد تخفض من معايير المؤسسات العلمية والطبية العالمية في بريطانيا، ومن جودة التراث الفني الذي تضيفه البلاد على المسرح العالمي.

ولم تتسوه صورة النظام البريطاني فحسب، حيث طالت الأحاديث العائلة المالكة بعد أن ظهرت صور فوتوغرافية وقصص جديدة توثق ارتباط الأمير أندرو برجل الأعمال الأميركي المتهم بجرائم جنسية، جيفري إبستين، الذي انتحر في السجن خلال شهر أغسطس.

كما فوجئ البعض بدور الملكة في إغلاق البرلمان. فمع صلاحياتها التي منحها إياها النظام الملكي الدستوري، يطلب من الملكة إليزابيث الثانية الحفاظ على حيادها في جميع القضايا السياسية، مما لم يترك لها أي خيار سوى الموافقة على طلب جونسون بتعليق البرلمان.

من غير المرجح أن يعرف أي شخص لا ينتمي إلى الدائرة المقربة من أفراد عائلة الملكة إليزابيث ومستشاريها ما إذا رأت أن طلب جونسون كان مناسباً أو إذا

تصرفاته في أجزاء كانت تنتمي إلى الإمبراطورية البريطانية، بما فيها بعض الدول التي مازالت تحت عرش الملكة إليزابيث الثانية (رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث).

يرى العديد من البريطانيين، من السياسيين إلى الجمهور، أهمية في دور بلادهم في الشؤون العالمية، حيث يشدون على مدى تأثير مقعدها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومخزونها النووي وقدرتها على التدخل في المناطق التي تشهد اضطرابات مثل الشرق الأوسط.

لكن، تواجه بريطانيا مأزق خروجها من الاتحاد الأوروبي، وهي عملية تمت الموافقة عليها منذ أكثر من ثلاث سنوات إلا أنها لم تحدث بعد. وأثرت هذه المشكلة سلباً على نظرة العالم إلى المؤسسات السياسية البريطانية.

وقال نيكولاس سينجوبا، وهو خبير في الشؤون السياسية الأفريقية في أوغندا التي تنتمي إلى المستعمرات البريطانية السابقة، إن تصرف جونسون يظهر أن بريطانيا لم تعد محصنة من خطر إساءة استخدام السلطة التي اتهمت بعض الدول الأفريقية بها. وقال إن مأزق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أظهرها في صورة سيئة، حيث لا توجد قيادة واضحة ويغيب الإجماع حول ماهية العواقب الفعلية المترتبة على الانفصال من الكتلة دون صفقة.

شوهدت سمعة بريطانيا التي عرفت يوماً بانفتاحها وابتعادها عن ممارسة السياسة خلف الأبواب المغلقة بسبب

قرار رئيس الوزراء بوريس جونسون المنطل في تعليق البرلمان خلال الأسابيع الحاسمة التي تسبق موعد خروج البلاد النهائي من الاتحاد الأوروبي كإشارة اعتبرها البعض دليلاً على أن بريطانيا يمكن أن تواجه حرباً داخل نظامها، أين يهدف بعض أطرافه إلى انتزاع السلطة من أيادي الآخرين.

قد تأتي مناورة جونسون بنتائج إيجابية إذا ما تمكن من إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر دون إلحاق أضرار جسيمة باقتصادها. لكن جبل البرلمان عموم البريطانيين يعتقدون أنه أراد تعليق البرلمان للحذ من المناقشات التي قد يطرحها، وأديت



مهد الديمقراطية